

وأن تكون مساوية في التنوع لعدد الوظائف الاجتماعية نفسها . وعلى ذلك فإن نسبة هذه وتلك هي النسبة بين القانونيين اللذين يكتملان بهما ، وإذا نحن لم نلاحظ هذه النسبة إلا في مجتمعاتنا الحالية ، وصلنا إليها من تاريخها بالذات، ولعلها مرضية. ولكننا رأينا منذ قليل ، انه كلما اقترب النموذج الاجتماعي من نموذجنا، وبالعكس، وبالشئ الأساسي في هذه البنية ، وذلك لأنها تزداد نموا كلما ازدادت بنيتنا الاجتماعية الحالية وضوحاً . يبدو لنا مزدوج الفائدة، فإنه يتيح لنا ان نقرر الآن شمول هذه النتيجة ولكننا لسنا بعد بقادرين على أن نستخلص من هذه المقارنة وحدها ، أثر التعاون العضوي في الانسجام العام للمجتمع . ليس هو كثرة نقاط الارتباط وقلتها فحسب، على الرغم من كثرتها ، وان يكون ما لهذه الأخيرة من قوة كبرى معوضا عن قلتها العددية . والواقع . ان العكس هو الصحيح . تلك التي تنكسر من أقل ضغط ، ولكن سرعة الانكسار تحدث أكثر ما تحدث في المجتمعات البدائية